بيان صحافي: لا هاي، في 24 حزيران / يونيو ٢٠٢٥

بيان صادر عن رئاسة جمعية الدول الأطراف بشأن إحالة تقرير تقصّي الحقائق الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلّق بادعاءات سوء سلوك المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى فريق خارجي من الخبراء القضائيين

تُؤكّد رئاسة جمعية الدول الأطراف، بعد التشاور مع المكتب، أنّ تقرير تقصّي الحقائق المتعلّق بادعاءات سوء السلوك من قبل المدعي العام، والذي أعدّه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، سيُحال، عند استلامه، إلى فريق خارجي من الخبراء القضائيين. وستضطلع هذه اللجنة بتقييم التقرير بموجب الإطار القانوني لنظام روما الأساسي، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية، والأدوات الإدارية ذات الصلة، وذلك دعمًا للنظر الذي يجريه المكتب في الخطوات التالية المناسبة. وسيُنجز عمل اللجنة بسرية تامة. كما ستُقدّم اللجنة تقريرها إلى المكتب عن طريق رئيس جمعية الدول الأطراف.

وتُعرب رئاسة الجمعية عن ثقتها في أنّ عمل المحكمة خدمةً لمصلحة العدالة، تحت قيادة رئيسها والمسجّل ونواب المدعي العام، مستمرّ على نحو طبيعي ومن دون أي انقطاع.

كما تواصل رئاسة الجمعية الدعوة إلى احترام خصوصية وحقوق جميع الأطراف المعنية وإلى صون نزاهة العملية الجارية.

وتُشكّل جمعية الدول الأطراف هيئة الإشراف الإداري والهيئة التشريعية للمحكمة الجنائيّة الدوليّة. وهي تتألف من ممثلي الدول التي قامت بالتصديق على نظام روما الأساسي أو الانضمام إليه. وتتألف رئاسة الجمعية حالياً من رئيسة الجمعية، سعادة السيدة بايفي كاوكورانتا (فنلندا)، ومن نائبي الرئيس، سعادة السيد مايكل إمران كانو (سيراليون) وسعادة السيدة مارغريتا كاسانغانا (بولندا).